

المذاهب الاقتصادية: المنطلقات دراسة مقارنة

ECONOMIC DOCTRINES: STARTING POINTS A COMPARATIVE STUDY

الدكتور: محمد سنوسي شوالين Dr. Med Snoussi CHOUALINE

جامعة أحمد بن بلة – وهران1 Univ. Ahmed B. Bella, ORAN1

medchoualine@yahoo.fr

Received:

Accepted: استلم:

قبل النشر:

ملخص:

تنبثق المفاهيم والتصورات حول الإنسان والثروة. فالمذاهب الاقتصادية الوضعية، تنطلق من نظرية معرفية اعتمدت الحس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة، فهي تنظر إلى الإنسان على أنه مفصول عن القيم الإيمانية التي تضبط سلوكه وتحدد توجهاته، وتنظر إلى الثروة على أنها أداة اشباع الغرائز، وأن غاية الإنسان هو الحصول على حاجياته من الطبيعة التي يصفها بالشح.

أما المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي ينبثق من عقيدة لها تصورها الخاص عن الكون والحياة وعن الثروة والإنسان لأنها تنطلق من نظرية معرفية تقرر بالوحي مصدرا للمعرفة وتسترشد به في بناء منظومتها التشريعية والسلوكية، فإنها ترى في الإنسان مخلوقا لله، خلقه تعالى بإرادته في أحسن تقويم وهده النجدين وزوده بالحواس والاستعدادات للتلقي والترقي، وينظر إلى الثروة على أنها نعمة من الله لعباده خلقت لتكون معونة للعبد على القيام بواجب الخلافة.

الكلمات المفتاحية: المذاهب الاقتصادية؛ الفكر؛ الاقتصاد؛ المنطلقات؛ الثروة؛ المال.

Abstract:

The premise represents the intellectual basis on which stands any given thought, and from it derive all concepts and perceptions which we hold of man and wealth. Indeed all man-made economic systems stem from an intellectual background that takes the senses and the intellect as main sources for knowledge. It looks at the individual as a separate entity from religious values that direct its behavior and his aspirations. At the same time it looks at wealth as a means to satisfy his needs. In another word the purpose of man on earth is to obtain from a harsh environment what he needs for survival.

On the other hand the islamic economic system stems from a belief that has its proper perception of the universe and life, wealth and man. This belief takes its origin in a theory that takes into account the role of the heavenly message in the making of all its judicial and behavioral system. Man is a God creation. God has created him willingly in the best image that is then he provided him with the power of choice; as he provided him with senses and the capacity to learn and prosper. As a creation of God man looks at wealth as a blessing of his creator to ease the way before his obligation as Allah's khalifa on earth.

Key words: Economic doctrines; thought; economics; principles; wealth; money.



المقدمة:

تتميز المذاهب الاقتصادية تبعاً لتمايز مرجعياتها الفكرية والاعتقادية منها ما ينطلق من تصور يجد العقل ويعتمده مصدراً وحيداً للمعرفة والتوجيه بعيداً عن تدخل الدين، وهو الاقتصاد الوضعي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، ومنها ما ينطلق من مبدأ أن الوحي هو مصدر المعرفة، وأن العقل مهما أوتي من قوة لا يمكنه أن يلتزم الصواب إلا إذا استرشد بالوحي، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القيم التي تحدد سلوك الإنسان وهو الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يترتب عليه الاختلاف حول مفهوم الإنسان والثروة.

هذا ماسأحاول الوصول إليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: منطلق المذاهب الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإنسان والثروة في منظور المذاهب الاقتصادية.

المبحث الأول: المنطلقات

تتميز المذاهب الاقتصادية في منطلقاتها تبعاً لتمايز مرجعياتها الفكرية والاعتقادية، فمن خلال استقرار الظروف التي نشأ فيها الاقتصاد الوضعي. والمراحل التي صاحبته تطوره، نجد أنه ينطلق من نظرية معرفية اعتمدت الحس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة، فكان اقتصاداً مادياً ابتداءً وانتهاءً، باعتبار أنه تكوّن في رحم تيارات فكرية فلسفية، فصلت الدين عن الحياة، ورأت فيه عدواً للعلم، بسبب الأفكار الكنسية التي حاربت العلم باسم الدين، وكرست الجمود بما فرضته من مناهج للتفكير، أقصت العقل، وغيّبت دوره، فكانت النتيجة ردة فعل عنيفة ضد التفكير الديني، حيث رفض العلماء مناهج الفكر الكنسي، والفلسفة اليونانية، وأسسوا مناهج علمية قائمة على التجربة والمشاهدة، مثل: "فرانسيس بيكون" الذي قدّم المنهج التجريبي إلى أوروبا، وكذلك "هوبر"، و"لوك" و"ديكارت" وغيرهم، وبذلك تمّ المنحى

لأوروبا لتبني فلسفتها وقوانينها ومفاهيمها، انطلاقاً من نظرة مادية للكون والحياة ترفض التفسيرات الغيبية، وبذلك أصبح العقل الإنساني هو مصدر المعرفة.⁽¹⁾

حول هذا الموضوع يقول جورج سول: "وأصبح البحث ينصبّ على تفسير النتائج والأسباب بالنسبة إلى السلوك البشري، سواء كان مرغوباً فيه أو غير مرغوب، عن طريق قوانين الطبيعة بدلاً من البحث عنها في إرادة الله، كما قالت الكتب المقدسة أو المذاهب الكنسية. ومعنى هذا بتعبير آخر علينا أن نسترشد في أعمالنا وتصرفاتنا بالعقل دون سلطة القدامى وآرائهم، ... وصار لزاماً على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل لذلك ووجوده في الطبيعة، أما الذين ظلوا على استمسакهم بالدين ولو باللسان، وإن لم يكن في الواقع، فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته عن طريق الطبيعة وقوانينها وليس بواسطة مباشرة".⁽²⁾

فالمذهب الرأسمالي يقرر مبدئياً فصل الدين عن الحياة، وبناء على هذا الأساس يكون الإنسان هو الذي يضع نظام حياته بعد أن تحرر من الرقابة الغيبية التي تفرض عليه قيوداً من خارج ذاته.⁽³⁾ هذا التحرر الذي أفقده الالتزام تجاه قوة خارجية فكان هو مصدر التشريع ومصدر القرار، بفعل تمكنه من امتلاك وسائل الإنتاج، وبالتالي غدا سلوكه نفعياً بحثاً لا شأن للدين به.⁽⁴⁾ فهو نظام أساسه وجوهره الحرية الفردية، ومن فلسفته للحرية انبثقت قيمه المادية، القائمة أساساً على

(1) جاسم فارس، الاقتصاد الإسلامي وتحديات القرن 21، بحث نحو اسهام اسلامي في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة مأخوذ عن بيت الحكمة من الانترنت.

(2) المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة الدكتور راشد البراري، ص 49-52، وأشار إلى هذه الفكرة الدكتور محمد ربيع في كتابه الاقتصاد والمجتمع، ص 144-145.

(3) اقتصادنا، ص 18.

(4) معالم الاقتصاد الإسلامي، بحث مأخوذ من مجلة المسلم المعاصر، العدد 95، يناير/فبراير مارس 2000، ص 22-23، نفس الفكرة أشار إليها د، عبد العزيز هيكل في كتابه مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ص 20، الإسلام وثقافة الإنسان ص 88 وما بعدها.

مصلحة الفرد، أو المنفعة الخاصة، بحيث يتمتع كل فرد فيه بحقوقه على وجه الإطلاق، ولذلك كان الإنسان في ظل النظام الرأسمالي حراً في إرادته، وفي تملكه، ومهمة التشريعات فيه التمكين من المصلحة الفردية وضمان حمايتها.⁽¹⁾

وانطلاقاً من هذا الأساس يقرر منظرو المذهب الرأسمالي أن الفرد حين يحقق مصلحته الشخصية، إنما يحقق بذلك المصلحة العامة، وأن التدخل في هذه الحرية هدم للقانون الطبيعي وعرقلة للتقدم، وبالتالي فلا مكان للقيم الدينية والخلقية، وأن احترام القانون الطبيعي كفيل بتحقيق السعادة.

أما الاقتصاد الاشتراكي فهو ينطلق من مبدأ إنكار الخالق، فهو يرى أن المادة أصل الأشياء، من تطورها كان وجود الأشياء ولا يوجد وراء المادة شيء مطلقاً. فالجانب المادي للحياة يقرر ويشكل السلوك العام للجانب الاجتماعي والجانب السياسي والجانب الديني لها، وهذا يعني أن التغيرات الاجتماعية والأحداث التاريخية هي انعكاس لوجود علاقات إنتاجية معينة، بحيث أن المسبب لكل تغير في المجتمع هو العامل الاقتصادي وبذلك ينكر تأثير الدين، بل يجعله متوجاً للمادة، بمعنى أن القوانين والأنظمة إنما وضعت من أساس اقتصادي. فالأديان والأخلاق وغيرها سطوح بنيت على أساس الاقتصاد.⁽²⁾

أما الاقتصاد الإسلامي فهو جزء من نظام تشريعي متكامل ومتناسق، ينبثق من عقيدة لها تصورها الخاص عن الكون والحياة لأنه ينطلق من نظرية معرفية تقر بالوحي مصدراً للمعرفة وتسترشد به في بناء منظومتها التشريعية والسلوكية، وتزواج بين النص والعقل. وبذلك يكون الدين هو المرجعية العقائدية والفكرية. فالمسلم يعتقد جازماً بأن الإيمان هو الأصل الذي يتفرع منه كل فرع من فروع الحياة، فهو قاعدة كل علم حق وأساس كل عمل صالح. أما إذا استغنى العقل عن الاسترشاد بالوحي فإن كل ما ينشأ عنه باطل باعتبار أنه محدود يعجز عن الإحاطة بالوجود، كما أن فهم الإنسان للتنظيم عرضة للتفاوت والتناقض والتأثر بالبيئة، مما يؤدي إلى القصور في الرؤى وبالتالي التيه والغي والعمه، وإلى ذلك

(1) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ص 115 116، اقتصادنا، ص 17.

(2) انظر الاشتراكية العربية، ص 108-117، الاقتصاد والمجتمع، ص 175، معالم الاقتصاد الإسلامي، ص 22 وما بعدها مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص 20.

يشير الدكتور يوسف كمال بقوله: "... والفرق كبير بين المنهجين، المنهج الحسي التجريبي الذي يتعامل فيه الإنسان مع الفروض التي يصورها العقل وتحددها التجربة بقدرة الحواس المحدودة والمنهج الإسلامي الذي يؤمن بالغيب ويدرك الحق على ما هو عليه من رب الوجود الذي لا يضل ولا ينسى، ومن رسول رب العالمين الذي ما زاغ بصره وما طغى ... ولا يمكن للعلم أن يكون حقا إلا إذا بدأ من نقطة الإيمان بالغيب. ولهذا كان الله وحده هو القادر أن يبين لنا كيف خلق الكون والله وحده يبين لنا آخرته، والله وحده يبين لنا رسالة الإنسان في الأرض ومنهج حياته، وهذا من فيض رحمته. فالله الخالق حكيم في خلقه وتنزهه عن تركنا نتخبط في الجهالة: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون الآية 116، 115] ومنهج الإنسان وقانون حياته يتصل بمتغيرات كونية واسعة المدى وبماض يكون الحاضر امتدادا له ومستقبلا مغيبا عنه. لهذا شقى بما شرعه لنفسه، ورحمه الله بالرسول يبينون له حقيقة الكون والحياة وغايتها ومنهج الذي يسير عليه"⁽¹⁾ وعن حاجة العقل إلى الشرع يقول الحسين الراغب الأصفهاني (ت 508هـ): "اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع والشرع لا يتبين إلا بالعقل. فالعقل كالأس، والشرع كالبناء ولن يغن أس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس، وأيضا فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع ولن يغن البصر ما لم يكن شعاع من خارج ولن يغن الشعاع ما لم يكن بصر"⁽²⁾ واستدل بقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة 15].

المبحث الثاني: الإنسان والثروة في منظور المذاهب الاقتصادية.

يتحدد مفهوم الإنسان والثروة عند المذاهب الاقتصادية استنادا إلى منطلقاتها، فالإنسان في مفهوم الاقتصاد الوضعي، مفصول عن القيم الإيمانية التي تضبط سلوكه وتحدد توجهاته، أي أنه يقوم ابتداء على أساس أن لا علاقة بين

(1) فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص، ص 13-14.

(2) تفصيل النشأتين و تحصيل السعادتين، ص 73.

إرادة الله تعالى وحياة البشر. فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداءً، وهو غير مقيد بعهد من الله وغير ملزم باتباع أوامره⁽¹⁾.

فالرأسمالية وإن كانت تقر بأن الله خالق الإنسان إلا أنها تحصر علاقة الإنسان بربه في طقوس يؤديها حسب الرغبة، وتفصل حياته عن خالقه، إذ ترى فيه إنساناً مادياً، همه في الحياة لا يتعدى تلبية حاجياته الغريزية، بمعنى أنه لا يتقيد في سلوكه الاقتصادي بفضائل خلقية أو مبادئ روحية. فهو يسترشد بالمنفعة الفردية وعلى أساسها يقيم علاقته مع الغير.⁽²⁾

أما الاشتراكية الماركسية القائمة على مبدأ إنكار الخالق واعتبار المادة أساس الوجود، فإنها ترى في الإنسان أنه مخلوق لغير الله، نشأ وتطور بالنشوء والارتقاء، وهو ما عبرت عنه نظرية داروين (1809-1882) التي تقول بأن أصل الأحياء واحد، وأن الإنسان وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن بعد أن مر بمراحل كثيرة من التطور.⁽³⁾

مما سبق نجد أن الاقتصاد الوضعي لا يملك تصوراً صحيحاً عن الإنسان من حيث النشأة والمهمة، لأنه اعتمد في بناء تصوره على العقل وحده، أما الإسلام فإنه يقر ابتداءً أن الإنسان مخلوق لله، خلقه تعالى بإرادته في أحسن تقويم، وهده النجدين، وزوده بالحواس والاستعدادات للتلقي والترقي، وقد وردت نصوص قرآنية تتحدث عن أصل الإنسان والغاية من إيجادها، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة 30]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾ [هود 61].

فالإنسان في الإسلام متصل بخالقه بعلاقة قائمة على التوحيد، الذي يقتضي الخضوع والامتثال للمشئة الإلهية والعمل على صياغة الحياة طبقاً لمعاد الله تعالى، الذي هو مصدر القيم والتشريع، باعتبار أن الإنسان خليفة الله، والخلافة

(1) العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص 103.

(2) الإسلام وثقافة الإنسان، ص 104، معالم الاقتصاد الإسلامي، ص 22.

(3) المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، ص 58، اقتصادنا، ص 251.

تقتضي الالتزام بأوامر الخالق، فالخلافة إن هي إلا تنفيذ لأحكام الله تعالى في شتى المجالات⁽¹⁾ هذا الإنسان في المفهوم الإسلامي، كائن مكرم مسؤول منذ نشأته لم يتوسطه نشوء أو ارتقاء خرافي من طور القردة أو غيرها، "وهو ليس بضاعة تخضع في السوق للرواج والكساد، وإنما هو كائن حي له من التقدير والاحترام ما يكافئ رسالته التي خلق من أجلها على الأرض، ممثلة في الخلافة عن الله رب العالمين في عمارتها".⁽²⁾ فهو مهياً للخير بفطرته الطاهرة، وهو في نشاطه الاقتصادي موجه بضوابط شرعية وخلقية ترسم له هدفه وتحقق له غاياته. لذلك نجده يقيم علاقته بمحيطه على أسس سليمة، تجعل الحياة قائمة على التعاون والتكامل بدل التصارع والتطاحن، فإذا كان الاقتصاد الوضعي يتميز بطغيان فئة على حساب الأخرى، فإن الاقتصاد الإسلامي يبنى على أسس تراعي الجانب المادي بنفس رعايتها للجانب الروحي، فهي توجه النوازع الفردية إلى خدمة الجماعة ومصلحتها، إلى جانب اتجاهها لخدمة مصالح الفرد ومطالبه قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة 2]، فالإيمان بالله يدفع بالفرد إلى التضحية ببعض حقوقه لصالح الجماعة ابتغاء ثواب الآخرة، وغياب الإيمان يتيح الفرصة لنمو الأنانية وحب الذات فيغدو كل تصرف صادر عن الإنسان هدفه منفعة مادية وهو ما عبر عنه آدم سميث بقوله: "إننا لا نتوقع أن يتكرم علينا الجزار أو الخباز بطعام العشاء، لكننا نتوقعه من اعتبارهما لمصلحتهما الشخصية ونحن لا نخاطب إنسانيتهما لكن نخاطب جبهما لنفسيهما"⁽³⁾، فالإنسان الأوروبي بحكم انفصاله عن عالم القيم انصب اهتمامه على الجانب الغريزي قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد 12]، باعتبار أنه فقد الميزان فهو لم يعدل في ذاته، وبالتالي لم يعدل مع غيره فكان سلوكه الطغيان.

(1) مفاتيح الغيب، ج 1 ص 453، الجامع لأحكام القرآن، ج 1 ص 263.

(2) الاقتصاد الإسلامي، مذهباً ونظاماً، ج 2، ص 89.

(3) الاقتصاد الإسلامي نظام، ص 422.

أما الإنسان المسلم وبحكم تمسكه بعقيدته واعتصامه بها، فقد أدرك سر وجوده والغاية من خلقه، لذلك كان عدلا مع نفسه، فأعطى حقا لبدنه وحقا لنفسه وحقا لربه، لأن الحياة في مفهومه تمتد إلى زمن الآخرة، عكس الإنسان المادي الذي يرى الدنيا غاية قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم 7] وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل 76].

الثروة في مفهوم الاقتصاد الوضعي: ينظر الاقتصاد الوضعي إلى الثروة على أنها أداة إشباع الغرائز، وأن غاية الإنسان هو الحصول على حاجياته من الطبيعة التي يصفها بالشح، أي عدم كفاية الطبيعة لمجموع البشر فهم يقولون بلا نهائية الحاجيات وشح الطبيعة وهو ما يعرف بالندرة النسبية.⁽¹⁾ لذلك ركزوا على اهتمامه بإشباع حاجاته الغريزية، وكأن الثروة وجدت لغاية واحدة هي تحقيق اللذة والمنفعة فقط، وهذا يعبر عن قصور في فهم حقيقة الإنسان وحقيقة الثروة.⁽²⁾ علما بأن مفهوم الاقتصاد الوضعي للثروة القائل بالندرة وشح الطبيعة، هو قول توارثه المنحرفون عن منهج الله، فقد سجل القرآن الكريم قول اليهود بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة 64].

وعلى أساس هذه النظرة كانت علاقة الإنسان بالطبيعة علاقة صراع فهو يصارعها لينتزع منها مقومات حياته، ولما كان مفهوم الثروة بهذا الشكل القاصر، فإن الخيرات التي خلقها الله للإنسان لغاية جليلة هبط بها الإنسان بمفهومه القاصر إلى ملهاة وغرض لإشباع الحاجيات الغريزية،⁽³⁾ وانحرف بها عن وظيفتها، فبدل أن يؤدي فيها وظيفة الوكيل يتصرف فيها بمقتضى توجيهه من وكرهه وادعى حيازتها لنفسه ونسي من رزقه فقال: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾

(1) انظر فقه الاقتصاد، يوسف كمال، ص 83.

(2) البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، ص 41.

(3) نفس المرجع، ص 12 وما بعدها.

[القصص 78]، فمَنع عيال الله من حقهم فقالوا: ﴿أَنْطَعُمْ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يس 47].

تعانیه البشرية اليوم من تدمير للقيم وانتشار للجريمة وتنافس على الاحتكارات ومناطق النفوذ واستباق رهيب إلى التسلح إن هو إلا نتيجة لانحراف مفهوم الثروة. قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء 16]

أما المفهوم الإسلامي للثروة فيتلخص في أنها نعمة من الله لعباده خلقت لتكون معونة للعبد على القيام بواجب الخلافة⁽¹⁾، فالكون وما يحتويه من خيرات وكنوز مسخر للإنسان قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم 32-34].

فالله تعالى المالك للكون وما فيه استخلف بإرادته الإنسان في الأرض واستأنمته عليها ومنحه الصلاحية والاستطاعة لتنفيذ التكاليف باعتباره مسؤولاً منذ نشأته الأولى بصفته كائناً مهيباً للخير، تحمل أمانة إعمار الأرض اختياراً بمنهج الله تعالى. فالأمانة هي الحرية المحددة لموقف الإنسان من تكاليف الخلافة وواجباتها لذلك احتاجت إلى منهج يضبطها ويقيمها على الجادة لأنها إن تركت لهوى الإنسان غداً ظلوماً جهولاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب 72]، وما دام الإنسان لا يخلق رزقه، فإن المال الذي بين يديه هو مال الله، وهو مستخلف فيه، يجب عليه تنفيذ أمر الله فيه، وما نسب فيه للبشر إلا لتحديد المسؤولية وتلبية غريزة حب التملك الباعثة على الحرص والجد والاجتهاد قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِيَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف 7].

(1) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص 22.

لذلك نجد علاقة الإنسان المسلم بمحيطه علاقة مشاركة وتعاون بعيدا عن فكرة الصراع، فهو ينظر إلى الثروة على أنها نعمة من الله، وأن الكون وما فيه مسخر له ليقوم بواجب الخلافة المتمثل في تنمية الثروة لقيم الخير والعدل الذي نادى به الرسل عليهم السلام، وبذلك يحقق إنسانية الثروة التي تقتضي بتعميم الخير على مجموع الأمة طبقا للمبدأ الكريم الذي جسده الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "إن الأشعرين إذ أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بالسوية، فهم مني وأنا منهم"⁽¹⁾

خاتمة:

مما سبق نجد أن الاقتصاد الوضعي بإنكاره الدين إطارا مرجعيا وقاعدة فكرية للنشاط الاقتصادي، يتلخص منطلقه فيما يلي:

- إنكار الغيب مصدرا للمعرفة، واعتماد العقل مصدرا وحيدا للمعرفة.
- يقف من الطبيعة موقف المصارع والمقاوم من أجل افتكاك حاجياته.
- يرى في الثروة أنها غاية ما يسعى إليه.
- ينظر إلى الإنسان نظرة السيد الذي ينشئ قيمه الخاصة انطلاقا من حريته المطلقة.
- نتيجة لهذا المنطلق، تميز الاقتصاد الوضعي بفقدانه للأخلاقية والواقعية والتوازن، بفعل نمو غريزة الأنانية وحب التسلط والتطرف للفردية أو الجماعية، أي سيطرة قيم الرغبات على القيم الخلقي⁽²⁾ وبالتالي انحصار النشاط الاقتصادي في المجال المادي مما يتيح للإنسان فرصة التسلح بكل أسلحة الذكاء والدهاء والاحتيال في سبيل تحقيق السعادة التي تعني الأخذ بالخط الأوفر من المتع الجسدية. فكل فرد مطلق الحرية في انتهاج أي أسلوب وسلوك أي طريق لكسب الثروة وتضخيمها وزيادتها لتحقيق المنفعة الشخصية.

(1) رواه الإمام البخاري، الحديث رقم 2306، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض.

(2) الاقتصاد في ضوء الشريعة، ص 48.

أما الاقتصاد الإسلامي بمنطلقه الإيمان الذي يتلخص في الآتي:

– اعتماد الغيب مصدرا للمعرفة وضابطا لحرية العقل.

– الإنسان خليفة مفوض ومسؤول.

– الثروة نعمة ووسيلة لتحقيق غاية.

ونتيجة لهذا المنطلق، فإن الاقتصاد الإسلامي يتميز بالوسطية والواقعية والأخلاقية لأنه يقيم الحياة على قاعدة روحية تصلها بالخالق وتضبط مسار حركتها⁽¹⁾. يقول سيد قطب: "... الإسلام هو الذي يتضمن التصور الكلي الشامل المتناسق عن الوجود والحياة، ويقيم التكافل الاجتماعي في المحيط الإنساني مقام الصراع والتطاحن، ويجعل للحياة قاعدة روحية تصلها بالخالق في السماء وتسيطر على اتجاهها في الأرض، ولا تنتهي بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة، وإن كان النشاط المثمر عبادة من عبادات الإسلام."⁽²⁾

(1) اقتصادنا، ص 288 – 298.

(2) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص 214 215

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن تيمية، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، دار البيان، 1405.
2. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر بيروت، ط 1 1973.
3. باقر الصدر، اقتصادنا،
4. البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، مطبعة البسفور، 1391
5. جاسم فارس، الاقتصاد الإسلامي وتحديات القرن 21، بحث نحو اسهام اسلامي في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة مأخوذ عن بيت الحكمة من الأنترنت.
6. جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة الدكتور راشد البراري، مكتبة النهضة المصرية، 1965، ط4.
7. الحسين الراغب الاصفهاني، توفي سنة 502، تفصيل النشأتين و تحصيل السعادتين، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1983.
8. سميح عاطف الزين، الإسلام وثقافة الإنسان دار الكتاب اللبناني، بيروت 1387 1968.
9. سيد عمر، معالم الاقتصاد الإسلامي، بحث مأخوذ من مجلة المسلم المعاصر، العدد 95، مارس 2000.
10. سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، 1409، ط 12، س 1988.
11. صحيح البخاري، دار القلم، بيروت، 1976 1987، مطبعة المدينة، الرياض.
12. الطحان ابراهيم، الاقتصاد الإسلامي، مذهباً ونظماً، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع، 1974، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، الأميرية 1394.
13. عبد العزيز هيكل في كتابه مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي النهضة العربية 1430 هـ.
14. الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، الناشر غير معروف.
15. فراج حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية الدار الجامعية، بون.
16. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط 2، مطبعة دار الكتب المصرية، 1953.
17. محمد ربيع في كتابه الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1973.
18. محمود محمد بابلي، الاقتصاد في ضوء الشريعة، ط 2 -1976، مطبعة المدينة، الرياض.

19. يحيى الجمل، الاشتراكية العربية، دار الميسرة، ط 2، 1980.

20. يوسف كمال، فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص، دار القلم، الكويت، ط 1، 1988.

